اقتصاد

رئيس الوزراء في جامعة دمشق وحديث شفاف

عرنوس: الوضع الاقتصادي صعب والمسكنات لم تعد تنفع لكن الحلول قادمة

٢٥ بالمئة من السوريين سيتم إبعادهم عن مظلة الدعم

هناء غانم

جلسة صراحة وشفافية حول الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطن تحدث بها رئيس الحكومة المهندس حسين عرنوس أمام أصحاب الخبرة والاختصاص من أهل العلم والاقتصاد في جامعة دمشق أمس.. مؤكداً أن الوضع الاقتصادي صعب لكن الحل قادم ولا يمكن أن «نبيع العلم بحارة السقائين». عرنوس اعترف أن هناك فجوة كبيرة بين الرواتب وبين احتياجات المواطن اليومية وأن هذا الموضوع هو حديث الشارع وشاغل الناس وأن الدولة لن ترفع الدعم عن المواطن! وأكد رئيس الحكومة أن هناك شريحة في المجتمع لن تتخلى الحكومة والدولة عن دعمها مهما حدث وسوف يستمر الدعم للمواد الأساسية لمعيشة المواطن ولاسيما لأصحاب الدخل المحدود وبالمقابل هناك شرائح سوف يتم إخراجها من الدعم لأنها ليست بحاجة لهذا الدعم. وأضاف عرنوس إن تخفيف الدعم ضمن شرائح معينة سوف يتم تطبيقه مع بداية العام القادم وسوف يتم إبعاد نحو ٢٥ بالمئة من مجمل الشعب السوري إلى خارج الدعم والجميع يوافقني، علماً أن هناك أكثر من هذا الرقم ولكن لن نظلم أحداً.

دعم التعليم

وعن دعم التعليم أضاف إن معظم طلاب سورية تدرس بشكل شبه مجاني وأصغر جامعة خاصة دخلها يعادل ضعف دخل جامعة دمشق التي تضم أكبر عدد من الطلاب، موضحاً أن هذا الدعم مستمر ولا يمكن المساس به.

٢٠٠ مليار للصحة

وبخصوص الصحة أضاف إن الحكومة دعمت القطاع الصحي بـ٢٠٠ مليار ليرة هذا العام وسياسة الدعم جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة، لكن كيف سوف نتعاطى مع الدعم هو الأهم، وإن استمرار الوضع على ما هو عليه غير وارد لأن المسكنات لم تعد تنفع! عرنوس أكد أن كل ما يتوافر في ميزانية الدولة جراء الإجراءات المتخذة سوف يصب في واقع تحسين وضع العاملين في الدولة وسيبقى عجز الموازنة كما هو ولكن أي وفر سيكون من نصيب العاملين وأول الإجراءات أن كل التعويضات ستكون على الراتب الحالي. لدينا أكثر من ٦٠ ألف موظف وصلوا إلى السقف أي لم يعد يحق لهم الترفيع في الراتب، والحكومة تدرس حالياً فتح السقف ليستفيد منها أكبر عدد من العاملين، لافتا إلى أن الحكومة تعمل أيضاً على السير بخطوات جديدة بشأن التعويض العائلي، مؤكداً أن هذه المنظومة الكاملة سوف يتم تعديلها قدر الإمكان ليكون الموظفون والعاملون بالدولة والمتقاعدون والقوات المسلحة بوضع أفضل. وطالب عرنوس من أهل الاختصاص في الجامعات بالتوجه للبحث العلمي بما يخص مشكلات المجتمع وتحسين واقع العمل مع تقديم الحلول، وبالمقابل أن تكون الجامعة هي الصانع الأساسي للجيل القادم لقيادة البلد في مرحلة إعادة الإعمار وربط البحث العلمي بسوق العمل.

وأشار عرنوس إلى أن سورية كانت تنتج بحدود ٥/٤ ملايين طن قمح لكن القمح اليوم يعتبر من أقل المحاصيل بسبب قلة الأمطار مع العلم أن زراعة هذا المحصول يعلم الجميع أين تتوضع وأنتم أهل العلم و«لا نبيع العلم بحارة السقائين» بأن كل الزراعات الإستراتيجية أساسية والموجودة بالمنطقة الشرقية، لافتاً إلى أن ما أنفقته الحكومة السورية على استصلاح الأراضي في الرقة أرقام تصل إلى تريليونات الدولارات باعتبارها الخزان لسورية كلها تجاوزت مساحة الأراضي المستصلحة ٣٠٠ ألف هكتار بمشاريع عملاقة أولها كان سد الفرات اليوم هذه المناطق خارج السيطرة، وما توصلنا إليه من إنتاج القمح من الأراضي التي هي داخل السيطرة لم يتجاوز ٤٠٠ ألف طن، علماً أن استهلاكنا الشهري يتجاوز ١٨٠ ألف طن شهرياً علماً أن تأمين القمح فيه مشكلة بالعالم كله نظراً للتغير المناخي، ومن المفترض أن يكون هذا الموضوع على طاولة البحث في جامعة دمشق وكل الجامعات لتقديم حلول بديلة، لافتاً إلى أن العام الماضي كانت نسبة تخزين السدود ٥٣ بالمئة في محافظة اللاذقية وفي سنوات سابقة كنا نخشى على المنشآت المائية من المشاكل الفنية نتيجة الغزارة من الأمطار.

بون شاسع

وعن النقط قال رئيس الحكومة إن تمركزه بدير الزور وبالرقة والحسكة وكان إنتاجنا في سورية ٣٥٠ ألف برميل يومياً قبل الحرب، اليوم لا يتجاوز ٢٠ ألف برميل، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً بأرقام وصلت إلى ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد، عرنوس أضاف قائلاً إن ليتر المازوت والبنزين يكلف كل منهما تقريباً نحو ٣٣٠٠ ليرة سورية، مبيناً أن هناك بعداً كبيراً بين سعر التكلفة وبين سعر المبيع متحدياً أي اقتصاد بالعالم أن يحمل كل أشكال الدعم الموجودة في سورية بأن يباع ليتر المازوت بـ٥٠٠ ليرة سورية والبنزين ٧٥٠ ليرة مقابل سعرهما الحقيقي، علماً أن كل هذه المواد يتم استيرادها بالدولار. وقال أمام هذا الوضع ليس أمامنا خيارات إما أن نصل إلى طباعة العملة وتوزيعها وهذا يعتبر من أخطر ما يكون على الاقتصاد الوطني وإما تخفيف جزء من هذه التكاليف وتحميلها للمواقع القادرة على ذلك بهدف إيصال الدعم إلى مستحقيه، والبداية كانت بفتح الباب برفع سعر المازوت لشرائح معينة لديها رأسمال وقادرة من رجال أعمال وصناعيين، أي إن ٨/١ من مادة البنزين أو المازوت التي تباع وتوزع بالمحافظات يعادل كل قيمة القسم المتبقي من الدعم الموزع بالسعر المدعوم.

الخبز خط أحمر

الخبز خط أحمر لأن الحكومة قبل الحرب لم تكن تخسر من دعم الخبز أما اليوم فالدعم المقدم للخبز كبير حيث إن تكلفة الربطة ١٣٠٠ ليرة سورية وتباع بـ٢٠٠ ليرة كذلك السكر والأرز وغيرهما.

رئيس الحكومة قال: ندعم البحث العلمي قدر المستطاع وهناك انفراج قادم على المستوى الاقتصادي وتم توقيع أول عقد استثمار قوي جداً بمئات ملايين الدولارات به مشيراً إلى أن الانفتاح على الأردن خطوة مهمة للاقتصاد، وغيرها من دول الخليج وسورية رغم كل الظروف هي مع أي عمل مفيد لأي دولة عربية سواء خط الربط مع الدول المجاورة من الكهرباء والغاز ما يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني.

ومن الجدير ذكره أن رئيس الوزراء كان قد أكد في بداية حديثه أن أعداء الوطن هم الذين أوصلونا إلى حالات الضيق في العيش، ولو استمر النمو الاقتصادي المتسارع في سورية قبل الحرب لكنا من أهم الدول مشيداً بالعقل السوري واليد الفنية السورية القادرة على الإبداع في الأمور باتجاه الأفضل. ومن الجدير ذكره أن رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس كان قد افتتح مبنى توسع كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الكتلة A) بجامعة دمشق بمساحة طابقية إجمالية ١٢٠٠٠ م٢ بكلفة ثلاثة مليارات ومئتي مليون ليرة سورية. ويتألف المبنى من ثلاثة مدرجات كبيرة سعة كل منها ٣٠٠ كرسي، أحدها مجهز بتجهيزات صوتية وضوئية وتعليمية لإقامة المؤتمرات والندوات والنشاطات الأخرى، إضافة إلى المحاضرات التعليمية. كما يضم المبنى ١٥ مدرجاً تعليمياً بطاقة استيعابية ١٤٠ طالباً في كل منها، و١٢ قاعة تدريسية تتسع كل منها لـ١١٠ طلاب، إضافة إلى ١٦ مكتباً إدارياً لخدمة العملية التعليمية، وهو مجهز بخدمة مصاعد أحدها لذوي الاحتياجات الخاصة، ويعد المبنى داعماً لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ويخفف الضغط عن الكليات الأخرى عند الضرورة، بمساحة طابقية إجمالية ١٢ ألف متر مربع وبكلفة ٣ مليارات و٢٠٠ مليون ليرة.

من جهته قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم إن المبنى صرح علمي حضاري ضمن توسع مشروع كلية الآداب، وسيكون له دور في تخفيف الضغط عن كلية الآداب وجامعة دمشق، مشيراً إلى أن العمل يجري حالياً في التوسع بالكتلة (B) ونسبة إنجازها وصلت إلى ٧٠ بالمئة، وأن هناك كتلاً أخرى يتم التوسع فيها في كل الجامعات. وقد حضر الافتتاح رئيس جامعة دمشق وأمين فرع الجامعة لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية وأعضاء مجلس الجامعة وحشد من الطلاب.

- أول الإجراءات.. التعويضات ستكون على الراتب الحالي ورفع سقف الراتب
- الخبز خط أحمر.. تكلفة الربطة ١٣٠٠ ليرة ونبيعها بـ٢٠٠
- أصغر جامعة خاصة دخلها أكبر من جامعة دمشق

المشاريع المتناهية الصغر لا معلقة ولا مطلقة تائهة تبحث عن التمويل والتنظيم!

اسمندر: رعاية المشاريع المتناهية الصغر ليست من مهام الهيئة حالياً

طلال ماضي

يسعى أغلبية الشعب السوري وخاصة أصحاب الدخل المحدود إلى الخروج من دائرة الفقر التي تسببت فيه الأزمة ومواجهة التضخم المالي الحاصل بالبحث عن مصادر دخل إضافية، ومشروع متناهي الصغر يترك تأثيراً إيجابياً في تحسين سبل معيشتهم. وشاهدنا الكثير من أفكار المشاريع المتناهية الصغر، ولعل أغربها تربية الديدان وإنتاج القيرمي كمبوست «السماد العضوي»: هذه الفكرة التي قد لا تخطر على بال أحد لكنها حصلت على جائزة الباسل للإبداع والاختراع عن قسم الكيمياء، وحصل عليها السيد حسان خليفة ٦٧ عاماً بالتشارك مع المهندسة صفاء شحود، وأثبتت أنها ذات مردود مادي جيد ويطلق عليها في دول العالم «الذهب الأسود».

ومن الأفكار الذهبية التي يبدع فيها الشعب السوري مئات المنتجات التي عرضت في بازار «ألوان سورية» لأصحاب مشاريع متناهية الصغر يبدعون في منتجاتهم التي تعد مرغوبة ومطلوبة من أصحاب الأعمال والمجتمع المخملي، ولها زبائنها الخاصة داخل وخارج سورية، لكونها مشغولة بأيد ماهرة وتحمل قيمة إبداعية وجمالية خاصة.

«الوطن» سألت أصحاب المشاريع المتناهية الصغر المشاركين بالبازار عن أعمالهم حيث أغلبيتهم لم يسمع أو يتلق الدعم، وهذه المشاريع غير منظمة لكونها مقامة في المنازل، لكن أصحابها يملكون الطموح والأمل لأن تخرج هذه المشاريع وتكبر وتنتشر وتشغّل أكثر عدد ممكن من اليد العاملة. الزوجان الكيميائيان المشاركان على طاولة في البازار ويعرضان بعض المنتجات الطبيعية من إنتاجهما، اعتبرا أن الحصول على ترخيص إداري للعمل عمل معقد ومكلف وهما غير قادرين على دفع تكاليفه لذلك يعملان ضمن المنزل ويطمحان إلى توسيع أعمالهما، ولم يتلقيا الدعم من أي جهة ولم يسمعا بالقروض المتناهية الصغر المدعومة بالفائدة وقال الزوج فايز: لا يمكنني الحصول على قرض لكوني لا أملك ضمانات كافية كما هو المطلوب لأي قرض أكثر من ٥ ملايين ليرة، وهذا المبلغ الذي يمنح بضمانات شخصية لا يسد مصاريف الحصول على الترخيص فما بالك باستئجار محل وشراء معدات ومواد أولية.

السيدة لبنى التي تقوم بصناعة بعض قطع الإكسسوار من النحاس تقول: زبائني من فئة خاصة ومرتاحة مادياً، وتطلب قطعة مميزة ومريح بعض القطع بين ٢ و٣ آلاف ليرة، وهو بسيط تجاه الجهد والوقت لإنجازه وتقول: لم أحصل على أي دعم مادي أو غيره ومجمل مبيعاتي تتركز في البازارات. حال المشاركين في البازار مشترك من جهة مطالبهم بفتح قنوات للتسويق والدعم المادي، وعملهم ضمن المنازل ودون تراخيص، والصعوبات في تأمين المواد الأولية، بينما ترى منسقة البازار رنا طباع أن البازار يقدم للمشاركين المنفعة وهم يستفيدون بالتعريف بمنتجاتهم والبيع المباشر، ولو لم يستفيدوا لم تكن تجد هذه المشاركات الواسعة. أصحاب هذه الأعمال وأمثالهم أكثر من ٨٠٠ ألف منشأة بحسب التعداد الذي أقامته هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعد الأول من نوعه في سورية والذي أقيم قبل تعديل مجلس الوزراء للحدود الدنيا والقصوى لمعايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما ينسجم مع الواقع الحالي لجهة عدد العمال وحجم المبيعات السنوية والموجودات.

ويتمحور التعداد بشكل أساسي حول توفير إطار تمكيني ومتكامل للمنشآت الاقتصادية، وبهدف حصر القطاع غير المنظم، والوقوف على وضعه الراهن وتمكين إجراء المقارنات المطلوبة، وقياس المؤشرات الاقتصادية، ووصلت إلى نتيجة بحسب رئيس الهيئة إيهاب اسمندر في تصريحه لـ«الوطن» أن معظم المشاريع في سورية هي متناهية الصغر وصغيرة، حيث بلغت نسبة المنشآت متناهية الصغر ٦٥ بالمئة، والصغيرة ٣٠ بالمئة، ومشاريع متوسطة ٤ بالمئة. وأشار اسمندر إلى أن رعاية المشاريع المتناهية الصغر ليست من مهام الهيئة حالياً، وفي حال تم نقل تبعيتها للهيئة لدينا استعداد وجاهزون لرعاية هذه المشاريع، واطلعنا على تجارب العديد من الدول العربية والأجنبية حول كيفية تنظيم هذه المشاريع وتقديم الدعم لها، لكن نحن كهيئة اليوم لا نشرف على هذه المشاريع هناك جهات أخرى تمنحها الدعم مثل الشؤون الاجتماعية والعمل وبعض الجمعيات الأهلية وصندوق المعونة الاجتماعي وجهات أخرى وتم الترخيص مؤخراً للعديد من المؤسسات المالية المتخصصة بتمويل المشاريع المتناهية الصغر. القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ الذي يسمح بتأسيس «مصارف التمويل الأصغر» بهدف تأمين التمويل اللازم لمحدودي ومعدومي الدخل بفوائد ٢٫٥ بالمئة للقروض قصيرة الأجل، و٣ بالمئة للقروض المتوسطة، هذه المصارف حتى اليوم مازالت في طور التأسيس وغير مستعدة للمخاطرة في قروض من دون ضمانات، وهنا عادت المشاريع المتناهية الصغر إلى دائرة التنظيم وهذه المعضلة ما زالت العقبة الأساسية لدى الشاب غدير عيسى الذي حاول الحصول على قرض ولم يتمكن لعدم توافر الضمانات اللازمة.

مدير عام مؤسسة ضمان مخاطر القروض مأمون كاتبية أكد أن المؤسسة لا ترعى المشاريع المتناهية الصغر، والمؤسسة ملزمة بحسب تعليمات مجلس الوزراء أن يكون القرض ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً، لافتاً إلى أن التوجه إلى ضمان مخاطر المشاريع المتناهية الصغر يحتاج إلى ضمان كامل المحفظة للبنوك، وعندها يمكن ضمان مخاطر القروض المتناهية الصغر، وهذا الإجراء يحتاج إلى عمل طويل وتعديل قانون المؤسسة، واتفاقيات مع البنوك وبحاجة لوقت طويل. وأشار كاتبة إلى أن المشاريع المتناهية الصغر تحصل على التمويل من مؤسسات التمويل الأصغر بضمانة المجتمع الأهلي، أو بكفالة الكفلاء، وتعافى من تسويق منتجاتها بسبب عدم وجود اسم تجاري لها وصعوبة ترخيص اسم تجاري في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتكاليفه، داعياً إلى تبسيط إجراءات نحو منتجات المشاريع المتناهية الصغر وتسويقها.

تغير الطقس زاد استهلاك الكهرباء ٢٥ بالمئة

ريف دمشق تحصل على أكبر حصة من الكهرباء

٤٨ بالمئة فقط من استهلاك الكهرباء للمنازل و٢٢ بالمئة للصناعة

عبد الهادي شباط

زيادات واضحة في برامج وساعات التقنين شهدتها مختلف المحافظات السورية خلال اليومين الأخيرين بدءاً من ريف دمشق وحماة وحلب وصولاً إلى اللاذقية التي سجلت إضافة لزيادة ساعات التقنين ارتفاع معدل الانقطاعات المفاجئة خارج ساعات التقنين حسب العديد من المواطنين الذين تواصلوا مع «الوطن».

وقالت مصادر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» إن هناك حالة زيادة في الحمولات (الطلب على الكهرباء) خلال اليومين الأخيرين بمعدل ٢٥ بالمئة في حين حافظت معدلات التوليد على حالها بحدود ألفي ميغاواط وهو ما أسهم بارتفاع معدل العجز بين الطلب والمتاح وتسبب بارتفاع ساعات التقنين في مختلف المحافظات إضافة لكثرة الانقطاعات بسبب الترددية (القطع الترددي) الذي يزداد مع ارتفاع معدل الحمولات وأن الحماية الترددية مهمتها حماية الشبكة والمحولات من حالات الاحتراق.

وعن سبب ارتفاع الحمولات بين أن سببه الطقس وحالة البرودة النسبية خلال الأيام الأخيرة وهو ما دفعنا لسؤال إذا كان تغير بسيط في الطقس تسبب بزيادة الحمولات بمعدل ٢٥ بالمئة فكيف ستكون الحال مع الشتاء المقبل بيّن أنه ما لم يحصل تحسن في حوامل الطاقة بمادتي (الغاز والفيول) سيكون شتاء هذا العام هو الأسوأ كهربائياً، مبيناً أن معظم برامج التقنين سجلت في معظم المحافظات ما بين ساعة إلى ساعة ونصف ساعة كهرباء مقابل ٤،٥– ٥ ساعات قطع باستثناء دمشق لتأمين إنجاز عمل الفعاليات الإدارية والخدمية التي تؤمن الخدمات للمواطنين وحسب تصريحات للوزارة فإن دمشق تحصل يومياً على نحو ٣٣٠ ميغا واط لكن ذلك غير ثابت وهو متبدل حسب المتاح من الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها، في حين بينت الوزارة أن أعلى محافظة في استهلاك الكهرباء تأتي ريف دمشق في المقام الأول وتتفوق على دمشق بذلك بسبب توزع الكثير من المنشآت الصناعية

والحرفية والورش فيها وهناك الكثير من هذه الحرف والورش تعمل وتستجر الكهرباء بشكل مخالف في حين يمثل استهلاك محافظة القنيطرة الأقل بحدود ٢٧ ميغا واط يومياً، وعن حالة توزيع الطاقة الكهربائية المولدة بينت الوزارة أنها على مستوى القطاعات تكون حصة الاستهلاك الصناعي من الكهرباء بحدود ٢٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة تذهب للاستهلاك المنزلي وبحدود ٢٠ بالمئة مغفاة من التقنين لتغذية المنشآت الحيوية التي تؤمن الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه وتتجه وزارة الكهرباء إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقيق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة عبر التوليد في الظروف الحالية.

يشار إلى أن وزارة الكهرباء تبحث في مشروع لإنجاز صك تشريعي يلزم الصناعيين باستخدام الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) بدلاً من الطاقة التقليدية (الكهرباء) لتأمين جزء من احتياجاتهم من الكهرباء لتشغيل خطوط الإنتاج والمكنات وهو كما أوضح بعض العاملين في الكهرباء سيكون حالة توجه عامة لتشجيع الصناعيين على التوجه نحو الطاقات المتجددة لتأمين احتياجاتهم وتخفيف الضغط على الطاقة الكهربائية المتاحة لمصلحة تغذية الاستهلاك المنزلي.